الفصل الثالث

الوجوه القضوية:

أنماطها وتحققاتها ووظائفها

الوجوه القضوية:
أنماطها وتحققاتها ووظائفها

0- مدخل:

من عناصر المستوى العلاقي في الجملة الموقف الذي يتخذه المتكلم من الفحوى القضوي إضافة إلى العلاقة التي يقيمها مع المخاطب عن طريق ما يتلفظ به. ومن المعلوم أن هذه العلاقة التي تربط بين المتخاطبين تكمن في الفعل اللغوي (= القوة الإنجازية) الذي ينجزه المتكلم حين التلفظ؛ فهو إما مخبر أو مستفهم أو آمر أو غير ذلك. أما موقف المتكلم من فحوى خطابه فإنه يُمرّر عبر ما نقترح الاصطلاح على تسميته بـ «**الوجه**». ويشكل «**توجيه**» الخطاب ظاهرة غنية متعددة الأنماط ومختلفة التحققات (الصرفية – التركيبية – والمعجمية) إضافة إلى أن لها وظائف أخرى غير وظيفة تمرير موقف المتكلم القضوي.

في هذا البحث سنستهدف معالجة هذه الظاهرة وتحققاتها المختلفة في اللغة العربية واستكشاف قدرات نظرية النحو الوظيفي على توفيتها حقها من الوصف والتفسير.

1- تعريفات واصطلاحات:

1-1 تعريف مفهوم الوجه:

من الملحوظ أن الظواهر المرتبطة بمفهوم الوجه، باعتباره مفهوما تداوليا يربط بين المتكلم وفحوى خطابه، لم تحظ بكبير عناية في الفكر اللغوي العربي القديم. فمن المعلوم أن النحاة القدماء درسوا بعضا من الأفعال الدالة على هذا المفهوم وهي ما سموه «**أفعال القلوب**» أو«**أخوات ظن**». إلا أن دراستهم هذه ظلت قاصرة لهذه الأسباب:

(1) اقتصرت الدراسة النحوية على فئة واحدة من الإمكانات المتعددة لتحقق الوجه في اللغة العربية (أفعال، أدوات، عبارات ظرفية...)؛

(2) عالج النحاة الزمرةَ من الأفعال التي تناولوها من حيث خصائصها النحوية الصّرف (خاصة ما تُسنده من إعراب) و لم يُعنَوا بدورها التداولي أي دورها في التعبير عن موقف المتكلم من فحوى الجملة التي تدخل عليها؛

(3) وأدى الارتكاز على الخصائص الإعرابية الصّرف إلى أنهم وضعوا الأفعال الدالة على الظن ("**ظن**" وأخواتها) وبعض الأدوات الدالة على مفهوم الوجه ("**إنّ**"، "**ليت**"، "**لعل**") في بابين مختلفين بالرغم مما يُؤاسِر تداوليا بين أفعال الظن وهذه الأدوات.

وأفاض الأصوليون في الحديث عن وجوه الأحكام كالوجوب والتحريم والجواز والإباحة والندب والكراهة إلا أن الدراسة الأصولية ظلت مقتصرة على فئة واحدة من الوجوه، الوجوه الشرعية و لم تعمّم على باقي الأنماط الأخرى (اعتقاد المتكلم، تيقنه من صدق القضية أو شكه فيه، تمنيه أن تصدق القضية أو أن تكون كاذبة...).

مفاد هذا أن الدرس اللغوي العربي القديم لا يمدنا بتعريف واضح لمفهوم الوجه ولا بوصف شامل دقيق للوسائل اللغوية التي يتحقق بها هذا المفهوم؛ لكن هذا لا يمنع الدارس من توظيف ماورد في هذا الفكر إذا هو أراد مقاربة ظاهرة التوجيه في اللغة العربية.

أما فيما يخص الدرس اللساني الحديث، فيمكن أن نلاحظ أن النظريات اللسانية الصورية (= النظريات غير المؤسسة تداوليا) أغفلت، كما هو متوقّع، دراسةَ هذا الجانب إغفالا شبه تام أو أشارت إلى بعض مظاهره الصرفية المرتبطة بصيغة المحمول. في مقابل ذلك نجد دراسات للمفهوم المعنى بالأمر في البحوث الدلالية (لاينز 1977 مثلا) وفي أدبيات النظرية الوظيفية (هاليداي 1985، كَيفون 1982) على اختلافها. إلا أنه من الملاحظ أن هذه المقاربات لا تتفق على تحديد واحد لهذا المفهوم ولا على أنماط الوسائل اللغوية التي يتم تحققه فيها. كما نلاحظ اختلافا غير يسير فيما يتعلق بالتسميات (« Mode», «mood», «Modality»...) والمصطلحات. لذلك سننطلق في هذا البحث من تعريف لهذا

المفهوم مقترح في إطار نظري واحد، إطار نظرية النحو الوظيفي. يحدّد هنخفلد (هنخفلد 1987: 56) مفهوم الوجه («Modality») كالتالي:

(1) (أ): «**الوجه اللازم** («Inherent modality»): جمع الوسائل اللغوية التي يحدد المتكلم عن طريقها العلاقةَ القائمة بين أحد المشاركين في الواقعة وتحقق هذه الواقعة؛

(ب) **الوجه الموضوعي**: جميع الوسائل اللغوية التي يقوّم المتكلم بواسطتها الواقعة بالنسبة إلى معارفه عن الظروف العامة التي تتحقق فيها الوقائع بوجه عام؛

(ج) **الوجه المعرفي**: جميع الوسائل اللغوية التي يعبر المتكلم بواسطتها عن موقفه من صدق القضية؛».

تعليقا على التعريف (1)، يمكن أن نستخرج منه فكرتين أساسيتين اثنتين: **أولا**، يرتبط مفهوم الوجه بالنسبة للتوجيه اللازم (1 أ) والتوجيه الموضوعي (1 ب) بالواقعة ذاتها (خاصة بتحققها) في حين يرتبط بالنسبة للتوجيه المعرفي (1 ج) بالقضية، صدقها أو كذبها. **ثانيا**، يقع التوجيهان الموضوعي (1 ب) والمعرفي (1 ج) من المتكلم بصفة مباشرة إما على الواقعة أو على القضية (1 ج) في حين أن التوجيه اللازم يقع من المتكلم على العلاقة القائمة بين أحد المشاركين وتحقق الواقعة.

وثمة فروق أخرى بين هذه الأنواع الثلاثة من التوجيه نوردها في المبحث 2 الذي نعرض فيه لمختلف أنماط الوجوه القضوية وغيرها.

1-2- الوجه/مفاهيم تلابسه:

يُلاحظ أن مفهوم الوجه، غالبا، ما لا يقع التمييز الواضح بينه وبين مفاهيم أخرى مجاورة له. وينتج عن ذلك نوع من البلبلة في المصطلحات الواردة في الأدبيات اللسانية للإحالة على هذه المفاهيم المتآسرة، كما سبق أن أشرنا إلى ذلك أعلاه. ولزيادة التدقيق في تحديد مفهوم الوجه، نقترح، في هذه الفقرة، أن نرصد الفروق التي تباين بين هذا المفهوم والمفاهيم التي غالبا ما يقع الخلط بينه وبينها. هذه المفاهيم هي: النمط الجملي والجهة والوِجهة «**صيغة**» والمحمول («Mood»).

1-2-1- الوجه/النمط الجملي:

من المعلوم أن فيلمور (فليمور 1967) كان يقسم الجملة إلى مكونين رئيسيين اثنين: (أ) القضية («proposition») و(ب) الوجه («Modality») على أساس أن المكون الأول يدل على فحوى الجملة القضوي وأن المكون الثاني يؤشر إلى نمطها الجملي (خبر، استفهام، أمر...) بالإضافة إلى الزمن والجهة والنفي. في إطار هذا التحليل تكون البنية العامة للجملة هي ما يمكن التمثيل له بالتشجيرة التالية:

(2)

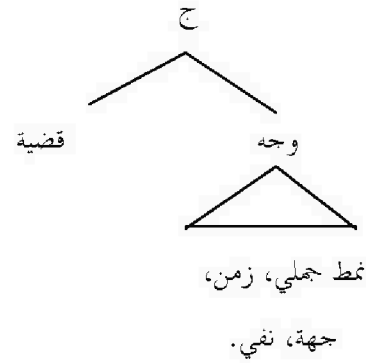

انطلاقا من القاعدة الأساس (3):

(3) ج ⇐ وجه + قضية

اللافت للنظر في هذا التحليل هو أن المكون المسمّى «**وجها**» يشمل فيما يشمل النمط الجملي إضافة إلى سمات أخرى.

في نفس الاتجاه يُطلِق هاوسر (هاوسر 1980) مصطلح « Mood » على النمط الجملي الذي يكون، في رأيه، إما إخبارا أو استفهاما أو أمرا. وفيما يتعلق بالأمر خاصة يختلط الأمر على أغلب الدارسين فيعدّونه صيغة من صيغ الفعل يقابل الصيغ الثلاث: صيغة التدليل («Indicative») وصيغة التذييت («Subjunctive») وصيغة الشرط («Conditional»). والواقع أن ثمة فرقا واضحا بين الوجه («Modality») والنمط الجملي («Sentence type») نستطيع تبيُنه حين نعتمد نموذج بنية الجملة في النحو الوظيفي أي البنية المكونة من أربعة طبقات: حمل مركزي وحمل موسع وقضية وإنجاز. فالنمط الجملي ينتمي إلى الطبقة العليا، طبقة الإنجاز، باعتباره الصيغة الصرفية – التركيبية للجملة ككل التي تؤشر غالبا للقوة

الإنجازية الحرفية في حين أن الوجه ينتمي، كما يُستخلص من التعريف (1 أ – ج)، إما إلى طبقة الحمل المركزي (في حالة الوجه اللازم) أو إلى طبقة الحمل الموسع (في حالة الوجه الموضوعي) أو إلى طبقة القضية (في حالة الوجه المعرفي). أما من حيث دوراهما فإن النمط الجملي يدل على الفعل اللغوي الذي هو علاقة تقوم بين المتكلم ومخاطبه في حين أن الوجه يدل على موقف المتكلم من فحوى خطابه، إما من الواقعة أو من القضية، كما سبق أن بينا. هذه الفروق تجعل من الوجه كما حُدّد سابقا والنمط الجملي مقولتين متباينتين دورا وموقعا. ولا أظننا في حاجة لتبيان ما يميز الوجه عن القوة الإنجازية التي تواكب الجملة والتي ترد مدلولا عليها بالنمط الجملي إن كانت قوة حرفية.

خلاصة القول، إذن، هي أن الوجه عنصر من عناصر القضية أو الحمل، عنصر ينتمي إلى الطبقة الأولى (= الحمل المركزي) أو الطبقة الثانية (= الحمل الموسع) أو الطبقة الثالثة (= القضية بمعناها الضيق) ولا يمكن بالتالي، أن يُعدّ من مكونات الطبقة الرابعة، طبقة الإنجاز، إن على مستوى النمط الجملي أو على مستوى القوة الإنجازية. وسيتبين لنا، في مبحث لاحق، أن وسائل تحققه تختلف تماما عن الوسائل التي تسخرها اللغة لتحقق النمط الجملي أو القوة الإنجازية.

1-2-2- الوجه/الجهة:

الجهة، كمقابل للمصطلح «Aspect»، مجموعة السمات (تام/غير تام؛ منقطع/مسترسل؛ آني/مستمر...) التي تحدد الواقعة الدال علينا محمول الجملة من حيث تكوينها الداخلي ومراحل تحققها. من هذا التعريف للجهة نستطيع استنتاج ما يلي بالنظر إلى الفرق بين الجهة والوجه:

(1) ترتبط مقولة الجهة بالمحمول فتنتمي بذلك إلى الطبقة الأولى، طبقة الحمل المركزي، شأنها في ذلك شأن أحد أنواع الوجوه، الوجه اللازم. إلا أنها تتميز عنه بكونها نصف تكوين الواقعة نفسها في حين أن الوجه اللازم يحدد العلاقة بين الواقعة وأحد المشاركين فيها من حيث ظروف وإمكانات تحققها؛

(2) يرتبط الوجه، كما بيّنا، بموقف المتكلم من الواقعة أو من القضية في حين أن الجهة لا تستلزم أي تدخل من المتكلم بحيث توصف الواقعة بأنها تامة أو غير تامة، منقطعة أو مسترسلة... بمعزل تام عن موقف المتكلم من تحققها؛

(3) تتحقق السمات الجهية بوسائل[1] (صيغة المضارع مجردة أو مشفوعة بفعل مساعد مثل «**كان**»، وما يحاقلها و«**ما زال**» وما يحاقلها و«**كاد**» وما يحاقلها في حالة غير التمام أو صيغة المضيء في حالة التمام) تباين الوسائل التي يتحقق به الوجه كما سنرى لاحقا.

1-2-3- الوجه/الوجهة:

تُعدّ الواقعة المدلول عليها في الإطار الحملي محايدة بالنظر إلى الوجهة إذ يتساوى المشاركون فيها من حيث الأهمية. وتتخذ الواقعة وجهة («Perspective») معينة حين يُنتقَى أحد المشاركين (المنفذ أو غيره) لتُقدّم الواقعة من منظوره. ويتم الانتقاء عن طريق إسناد الوظيفة الفاعل إلى الحد المحيل على المشارك المنتقَى ليكون بذلك «المنظور الرئيسي» وبإسناد الوظيفة المفعول (بالنسبة للمحمولات المتعددة الموضوعات) ليكون «المنظور الثانوي». ولنمثل لذلك بالإطار الحملي للمحمول الفعل «**وهب**»:

(4) و.هـ.ب. (س1: <إنسان>) منف (س2) متق
(س3: <حي>) مستق

في الإطار الحملي (4) تُورَد الواقعةُ محايدة لا وجهة لها ويتم تقديمها من وجهة المنفذ فيحقق الإطار الحملي في شكل الجملة (5 أ) أو من وجهة المتقبل أو من وجهة المتقبل فيتحقق نفس الإطار الحملي في الجملة (5 ب) والجملة (5 ج) بالتوالي:

(5) أ – وهب خالد هندا البيت
ب – وُهِب البيتُ هندا
ج – وُهِبت هندُ البيتَ

من هذا التعريف يتضح أن مفهوم الوجهة يلتقي مع مفهوم الوجه في أمرين: ارتباطهما كليهما بالواقعة واستلزام تدخل المتكلم إما لتقويم هذه الواقعة (في حالة الوجه) أو الانتقاء المنظور التي تقدم انطلاقا منه (في حالة الوجهة).إلا أن الفرق بين

(1) انظر تفصيل ما تسخره اللغة العربية للدلالة على مختلف أنماط الجهة في كتابنا «**من قضايا الرابط في اللغة العربية**».

المفهومين واضح. ويكمن أساسا في أن تقديم الواقعة من منظور أحد المشاركين فيها ليس تقويم الواقعة من حيث ظروف وإمكانات تحققها ولا الحكم على علاقة أحد المشاركين بهذه الظروف والإمكانات أضف إلى ذلك أن للوجهة وسائل تحقق (إسناد الوظيفتين الفاعل والمفعول) خاصة لا يشاركها فيها مفهوم آخر بما في ذلك مفهوم الوجه.

1-2-4- الوجه/صيغة المحمول:

اقترحنا في مكان آخر (المتوكل 1988 ب) كمقابل للمصطلح «Mood» مصطلح «**الصيغة**» على أساس أنه مصطلح مؤقت واقترحنا في نفس الباب "**التدليل**" لمقابلة «Indicative» و«**التذييت**» لمقابلة «Subjunctive». ومن المعلوم أنه اعتيد التمييزُ داخل المفهوم بين صيغ التدليل والتذييت والأمر والشرط، كما يتبين من الأمثلة التالية:

(6) أ – يقابل خالد هندا

ب – يتمنى خالد أن يقابل هندا

ج – قابلْ هندا!

د – إن يقابلْ خالد هندا أقاطِعْه

إذا اعتمدنا تعريف الوجه الوارد في النحو الوظيفي والذي صغناه في (1 أ– ج)، أمكننا تبني التحليل التالي:

(1) ليس الأمر مجرد صيغة محمولية أو وجها من الوجوه وإنما هو نمط جملي يدل حرفيا على الفعل اللغوي الأمر وعلى أفعال لغوية أخرى (طلب، التماس، دعاء...) على سبيل الاستلزام؛

(2) أما الصيغ الثلاث الأخرى الممثل لها بالجمل (6 أ– ب) و(6 د) فليست إلا تحققات صرفية لمفهوم الوجه حيث:

(3) (أ) يدل الفعل المضارع على الوجه الموضوعي، حين يرد مرفوعا، باعتبار الواقعة متحققة (أو من المتوقع أن تحقق) ويدل على نفس الوجه الموضوعي حين يرد مجزوما، باعتبار تحقق الواقعة مجرد احتمال؛

(ب) ويدل الفعل المضارع، في حالة نصبه، على الوجه المعرفي باعتبار أن تحقق الواقعة مجرد تصور (تَمنِّن تخوف...).

مفاد هذا أن الوجه الموضوعي «**مؤكّد التحقق**» تدل عليه صيغة المضارع مرفوعا وأن الوجه الموضوعي «**محتمل التحقق**» تدل عليه صيغة المضارع مجزوما وأن الوجه المعرفي «**متصور**» تدل عليه صيغة المضارع منصوبا كما يتضح من الرسم التالي:

(7)

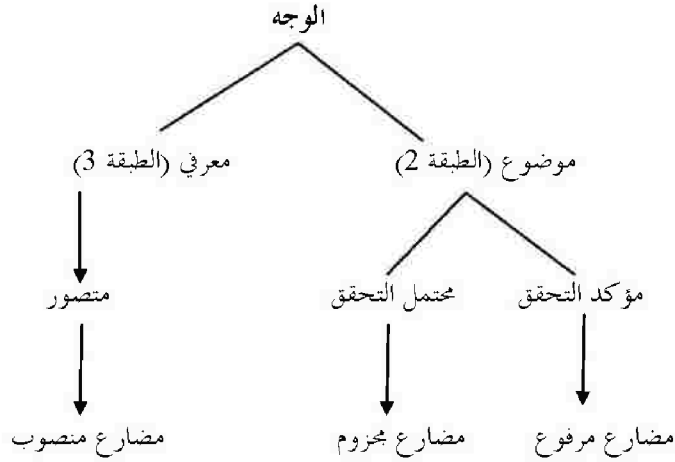

ومفادُ هذا، كذلك، أن الصيغ التقليدية الثلاث المسماة «Indicative» و«Subjunctive» و«Conditional» على أساس أنها فروع لمقولة ال «Mood» ليست إلا صُرفات يتم بواسطتها تحقق سمات الوجه الموضوعي أو الوجه المعرفي. ويترتب عن ذلك أنه بالإمكان الاستغناء عن ال «Mood» باعتباره مفهوما قائم الذات مستقلا عن مفهوم الوجه.

نستخلص إذن، أن الوجه بأنواعه الثلاثة، اللازم والموضوعي والمعرفي، مفهوم قائم الذات يتميز على مفاهيم النمط الجملي والقوة الإنجازية والجهة والوجهة إضافة إلى مفهوم الزمان.

2- أنماط الوجوه:

يُستخرج من التعريف (1) أن الوجه في النحو الوظيفي، ثلاثة أنماط تتمايز من حيث دورها ومن حيث محلها كما يتضح من الرسم التالي:

(8)

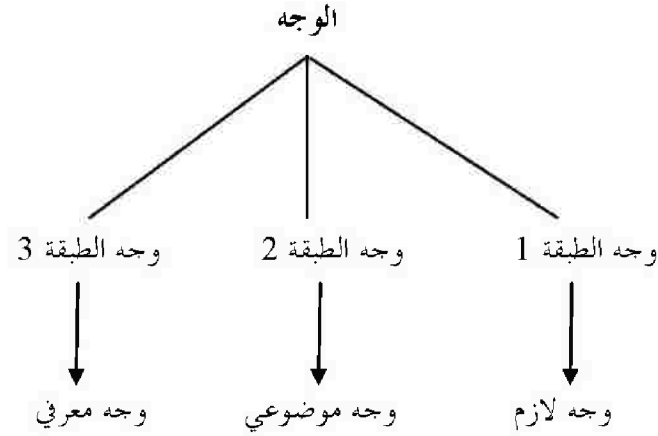

وينقسم كلٌّ من هذه الأنماط الكبرى الثلاثة إلى أنماط فرعية متعددة وذلك ما سنتناوله بتفصيل في الفقرات الثلاث التالية:

2-1- وجه الطبقة 1 (أو الوجه اللازم):

يحدد وجه الطبقة الأولى، كما ورد في التعريف (1)، العلاقة الممكن قيامها بين أحد المشاركين وتحقيق الواقعة التي يشارك فيها. هذه العلاقة يمكن أن تكون علاقة **استطاعة** أو علاقة **رغبة** أو علاقة **إجبار** أو علاقة **ترخيص**. وهذه أمثلة لكل من العلاقات الأربع:

(9) أ - يستطيع خالد أن يُقنع هندا
ب - لا يقوى خالد على أن يصعد هذا الجبل

(10) أ - تُريد هند أن تهاجر
ب - يَرغب خالد في أن يسترد ماله

(11) أ - أُرغِم بكر على أن يغادر القاعة
ب - أجبر خالد على أن يصافح خصمه

(12) أ - سُمح لخالد بأن يدخل قاعة الاجتماع
ب - أبيح لهند أن تزور أخاها المريض

ويمكن توضيح تفريع وجه الطبقة الأولى بواسطة التشجيرة التالية:

(13)

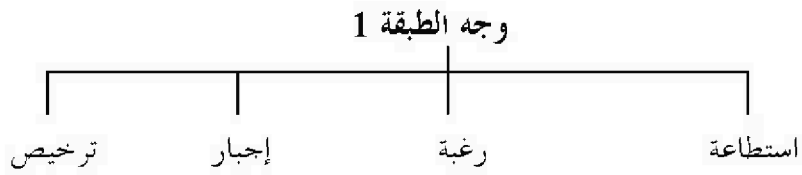

2-2- وجه الطبقة الثانية (أو الوجه الموضوعي):

يحدّد المتكلم، بواسطة وجه الطبقة الثانية، تقويمه لحظوظ تحقق الواقعة منظورا إليها في حد ذاتها.

ويمكن تقسيم هذا الوجه إلى فئتين اثنتين من الوجوه، وهما:

(1) الوجوه "**المعرفية**" التي يقوّم المتكلم من خلالها إمكانات تحقق الواقعة؛

(2) الوجوه "**الشرعية**" التي يقوّم المتكلم بواسطتها تحقق الواقعة بالنظر إلى أنسقة من القواعد الأخلاقية أو القانونية أو الاجتماعية.

(3) تتضمن الفئة الأولى وجوها فرعية يشكّل قطبيها الإيجابُ والسلبُ[1] وهي الوجوه التالية: **مؤكد - محتمل - ممكن - غير محتمل - مستحيل**...

أما الفئة الثانية فتندرج فيها الوجوه الفرعية: **واجب - مقبول - مرخص - غير مقبول - ممنوع**...

ومن أمثلة الوجوه المعرفية والوجوه الشرعية ما يلي:

(14) أ - **قد**[2] سافرت هند البارحة

ب - **قد** يأتي خالد غدا

ج - ستتزوج هند مصريا **قطعا**

---

(1) يعد ديك(ديك 1989) النفي وجها من وجوه الطبقة الثانية إلا أن النفي يمكن أن ينصب على عناصر أخرى من الجملة غير الحمل، فهناك نفي الحد ونفي المحمول ونفي القضية بل إن هناك نفي القوة الإنجازية.

(2) نتبنى هنا رأي النحاة القدامى في استعمال «**قد**» التي ترد للتحقيق مع الماضي وللتقليل مع المضارع. إذا ترجمنا مفهومي«**التحقيق**» و«**التقليل**» إلى مفهومي «**مؤكد**» و«**محتمل**» قلنا إن «**قد**» تدل على الوجه «**مؤكد**» مع صيغة الماضي وعلى الوجه «**محتمل**» مع صيغة المضارع.

(15) أ – يجب أن يُكرم الأخ أخاه

ب – يستحسن أن يُمسك المرء عن شتم الناس

ج – يَقبُح أن نهاجم ذوي الفضل علينا

ونقترح توضيح تفريع وجه الطبقة الثانية بالتشجيرة التالية:

(16)

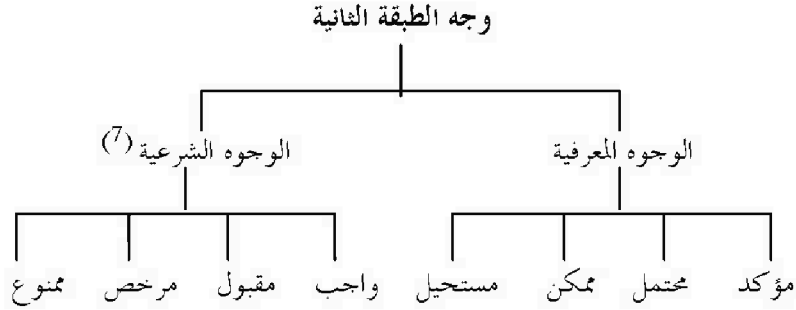

(16) وجه الطبقة الثانية

2-3- وجه الطبقة الثالثة (أو الوجه المعرفي):

دور وجه الطبقة الثالثة، كما سبق أن بينا، هو تحديد الموقف الذي يتخذه المتكلم من صدق القضية. وينقسم هذا الوجه، كذلك، إلى فئتين من الوجوه وهما:

(1) **الوجوه "الذاتية"** التي يُعبّر بها:

(أ) إما عن **رأي** المتكلم الشخصي فيما يتعلق بصدق القضية كأن يقول عن القضية إنها **مؤكدة** أو **محتملة** أو **ممكنة**...؛

(ب) أو عن **تمنيه** أن تصدُق القضية؛

(2) **الوجوه "المرجعية"** التي تحدد المرجع الذي يعتمده المتكلم في اتخاذ موقفه من صدق القضية. ويكون هذا المرجع:

(أ) إما **تجريبيا** حيث يقوّم المتكلم القضية انطلاقا من تجربته الشخصية؛

(ب) أو **استدلاليا** حيث يتم هذا التقويم على أساس حجج معينة؛

---

(1) نقصد بالشرعية هنا المعنى العام لهذا المفهوم أي كل ما يندرج في أنظومة من المعايير سواء أكانت قانونية أم أخلاقية أم اجتماعية.

(ج) أو **سماعيا** فيكون المرجع آنذاك ما بلغ المتكلم من آراء غيره عن صدق القضية.

ويوضح الرسم التالي تفريعات وجه الطبقة الثالثة:

(17)

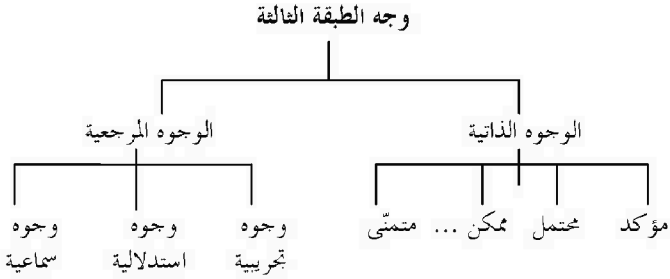

ولنمثل لهاتين الفئتين من الوجوه القضوية بزمرتي الجمل التالية:

(18) أ – سيزورنا خالد اليوم **بدون شك**

ب – **ربما** عادت عند من السفر مساء اليوم

ج – **إن** الفرج قريب

د – إن هذا المشروع **لناجح**

(19) أ – **حسب تجربتي الشخصية**، لا يفلح إلا من جد

ب – **حسب لون السماء**، سيكون يوم غد يوما ممطرا

ج – ستُنشر لهند رواية جديدة **حسبما يقال**.

يُعتبر المكون «**بدون شك**» في الجملة (18 أ) والأداة في الجملة (18 ج) والأداة المتقطعة «**إن... ل**» في الجملة (18 د) عن الوجه الذاتي «**مؤكد**» في حين تعبر الأداة «**ربما**» في الجملة (17 ب) على الوجه الذاتي «**محتمل**». أما في الزمرة الثانية، فإن الجمل (19 أ) و(19 ب) و(19 ج) تتضمن التعبير عن الوجه المرجعي التجريبي والوجه المرجعي الاستدلالي والوجه المرجعي السماعي على التوالي.

ملحوظة:

أولا: يتقاسم الوجه المنتمي للطبقة الثانية والوجه القضوي الذاتي مقولات وجهية مشتركة وهي السمات: **مؤكد، ومحتمل وممكن**. إلا أن لهذه السمات في كلّ من الطبقتين وضعا مختلفا. ويمكن هذا الاختلاف في أمرين هما: (أ) أن هذه

السمات تتعلق بتحقق الواقعة من جهة ويصدق القضية من جهة أخرى؛ (ب) حين يتعلق الأمر بالواقعة، يتم تقويم المتكلم بطريقة موضوعية (حسب معايير أخلاقية، شرعية، اجتماعية...) عامة أما حين يتعلق الأمر بالقضية فإن التقويم تقويم شخصي ذاتي.

ثانيا: بما أنه من الممكن أن يحدث التباس مصطلحي بين وجه الطبقة الثانية "**المعرفي**" وبين وجه الطبقة الثالثة الذي يسمى كذلك وجها معرفيا، نقترح أن نكتفي بتسمية هذا الوجه الأخير وجه الطبقة الثالثة أو الوجه القضوي على أساس تفريعه إلى وجه ذاتي ووجه مرجعي.

3- الوجه القضوي وتحققاته:

في هذا المبحث نعرض لكيفيات تحقق الوجه القضوي على الخصوص والطرق التي توفرها نظرية النحو الوظيفي لرصد هذه التحققات.

يمكن، بوجه عام، أن يتحقق الوجه القضوي في: (أ) عبارة ظرفية أو (ب) أداة أو (ج) فعل مساعد ذي سمات خاصة أو (د) صيغة جملية أو محمولية.

3-1- العبارات الظرفية[1]:

يعبر المتكلم عادة عن موقفه من فحوى القضية بواسطة عبارة ظرفية كما في الجملة (20) حيث يتم توكيد مضمون القضية عن طريق الظرف «**فعلا**»:

(20) **فعلا**، قابل خالد بكرا اليوم في المقهى

ويمثل للعبارة الظرفية القضوية في مستوى البنية التحتية على أساس أنها لاحق قضوي من فئة اللواحق 6_3 وفقا للبنية العامة (21):

(21) $[\pi_4$ وي: $[\pi_4$ س ي: $[\pi_4$ وي: $[\pi_4$ φ (س$_1$)... (س ن)$]$ $(6_1)]$ $(6_2)]$ $(6_3)]$ $(6_4)]$

بناء على ذلك تكون البنية التحتية للجملة (20) هي البنية (22):

---

(1) نحيل القارئ على كتابنا «**آفاق جديدة في نظرية النحو الوظيفي**» حيث أفردنا فصلا كاملا لدراسة خصائص العبارات الظرفية على أساس انتمائها إلى الطبقات الأربع: ظروف المحمول وظروف الحمل وظروف القضية وظروف الإنجاز.

(22) [خب وي: [س ي: [مض وي: [تا [ق.ب.ل. {فاعل} ف
(ع1 ذ س1:خالد) منف فامح (ع1 ذ س2: بكر) متق مف]]
(ع1 ذ ص1: يوم) زم بؤجد (ع1ذ ص2: مقهى) مك]
(ص3: فعلا)]]

في البنية (22)، يتضح بفضل الحاضنات أن اللاحق (ص3) يختلف طبقيا عن اللاحقين (ص1) و(ص2) بكونه ينتمي إلى طبقة القضية في حين أنهما ينتميان إلى طبقة الحمل، أي الطبقة الثانية.

ويُعتَمد نفس التمثيل للعبارات الظرفية القضوية سواء أكانت ظروفا أم مركبات اسمية أم جملا. فيصدق، من حيث التمثيل التحتي، على العبارات «**بدون شك**» و«**حسب تجربتي الشخصية**» و«**حسب لون السماء**» و«**حسبما يقال**» في الجمل (18 أ) و(19 أ – ج) ما يصدق على العبارة «**فعلا**» في الجملة (20).

3-2- الأدوات:

ثمة، في جميع اللغات، أدوات تؤدي الدور الذي تؤديه الظروف القضوية فتؤكد مضمون القضية أو تشكك فيه أم تدل على المرجع الذي يُعتَمد في تقويمه. وتشكل هذه الأدوات، في غالب الأحوال، نتيجة لتحجر عبارات قضوية كما هو شأن العبارة «**peut-être**» في الفرنسية التي انتقلت إلى وضع مجرد أداة تستعمل للدلالة على الوجه القضوي «**محتمل**». ولعل هذا يصدق كذلك على العبارة «**ربما**» في اللغة العربية. وتلاحظ ظاهرة التحجر هذه (الانتقال من وضع عبارة ذات دلالة معجمية إلى مجرد أداة) في الانتقال من العربية الفصحى إلى العربيات الدوارج الحالية. مثال ذلك «**وَقِيلَ**» في المغربية المعاصرة التي انتقلت من وضع جملة (= واو عطف + الفعل «**قال**» مبينا للمجهول) إلى وضع أداة تدل على ما تدلّ عليه «**ربما**». ويلاحظ، في نفس الباب، أن عملية التحجر هذه قد تواكبها عملية انتقال دلالي حيث تنتقل العبارة حين تتحجر من الدلالة على وجه إلى الدلالة على وجه آخر أو من الدلالة على وجه فرعي إلى وجه فرعي آخر داخل نفس الفئة الوجهية[1]، من أمثلة ذلك

(1) ليست ظاهرة التحجر هذه ظاهرة منفردة وإنما هي تتدرج في نزوع عام، نزوع اللواحق إلى أن تصبح أدوات، إلى أن تنتقل من وضع عناصر معجمية إلى وضع عناصر نحوية.

انتقال «**وقيل**» في المغربية المعاصرة من الدلالة على الوجه المرجعي السماعي إلى الدلالة على الوجه الذاتي «**محتمل**» كما يتبين من الجملة التالية:

(23) مُحمّد مسافر وَقيلَ

لنأخذ الآن الأداة "**إن**" في اللغة العربية للتمثيل للكيفية التي تُرصد بها الأدوات القضوية في نموذج النحو الوظيفي.

لنذكر أولا بأن النحو الوظيفي يميز بين الوحدات المعجمية والوحدات "**النحوية**" ويقترح رصد الفئة الأولى في شكل حدود (موضوعات ولواحق) ورصد الفئة الثانية في شكل مخصصات (مخصص الإنجاز π_4 ومخصص القضية π_3 ومخصص الحمل π_2 ومخصص المحمول π_1) على أساس أن هذه المخصصات تتحقق، عبر قواعد التعبير، في شكل عناصر صرفية أو تركيبية أو تنغيمية. فيما يخص الأداة «**إنّ**» كنا اقترحنا في مكان آخر (المتوكل 1985، 1986، 1988) أن نعدها أداة من الأدوات الصدور على أساس أنها تحقّق لمخصص الجملة فموضعناها في زمرة أداتي الاستفهام و«**الهمزة**». و«**هل**» كان الباعث على ذلك أن النموذج الأول للنحو الوظيفي لم يكن يميز بين طبقات أربع داخل الجملة فكانت جميع الأدوات التي ترد متصدرة للجملة تعد تحقيقا للمخصص الجملي. والواقع أن الأداة «**إنّ**» تتميز عن الأداتين الأخريين «**الهمزة**» و«**هل**» ولا يمكن بالتالي أن تنضم إليهما. فهي تحقق لا لمخصص الإنجاز وإنما هي تحقق للمخصص القضوي الذاتي «**مؤكد**». وإن كانت ترد متصدرة للجملة فليست لها الصدارة المطلقة كما يدل على ذلك إمكان تقدم أداتي الاستفهام عليها:

(24) أ – أ إن خالدا مسافر؟

ب – هل إن هندا في البيت؟

على أساس هذا تكون البنية التحتية للجملة (18 ج) هي البنية (25):

(25) [خب وي: [كد س ي: [حض وي: [غ تا [ق.ر.ب {فعيل} ص (ع1 ذ س1: فرج) متض فا مح]]] بؤجد]]

وتضطلع قاعدة من قواعد التعبير بتحقيق المخصص كد في شكل الأداة «**إنّ**». ويمكن أن تكون لهذه القاعدة الصياغة المؤقتة التالية:

(26) كد [س ي] = إنّ [س ي]

ملحوظة:

ينبغي أن نلفت النظر، بهذا الصدد، إلى أننا نميز بين «**إنّ**» المكسورة و«**أنّ**» المفتوحة كأداتين تماما. فالأولى تحقق للوجه القضوي الذاتي «**مؤكد**» كما مر في حين أن الثانية ليست إلا أداة دامجة يتوسل بها لربط الجملة المدمجة بالجملة الرئيسية كما في (27)؛

(27) أعلمني خالد **أن** هندا مسافرة

في هذه الجملة لا تفيد "**أن**" أي توكيد ولا يمكن عدها، إذن، تحققا للمخصص القضوي. يتضح من هذا «**إنّ**» المكسورة ليست، خلافا إلى ما ذهب إليه النحاة، مجرد بديل سياقي لـ «**أنّ**» المفتوحة سواء أتعلق الأمر بالتي ترد في بداية الكلام أم التي ترد بعد «**هل**» ومشتقاتها.

إذا كانت «**إنّ**» تختلف عن أداتي الاستفهام «**الهمزة**» و«**هل**» فإنها تختلف كذلك عن الأداة «**قد**». خاصية هذه الأداة أنها من التحققات الممكنة للوجه «**مؤكد**» إذا وردت مع ماض والوجه «**محتمل**» إذا وردت مع مضارع. إلا أنها في الحالتين تحقق لا للوجه القضوي[1] بل للوجه الحملي. وجه الطبقة الثانية، على اساس هذا تكون البنية التحتية للجملة (14 أ) المكررة هنا للتذكير، هي البنية (27):

(14 أ) قد سافرت هند البارحة

(27) [خب وي: [س ي: [كد مض وي: [تا [س.ف.ر {فاعل} ف (ع1 ث س1: هند) منف فا مح]] (ص1 بارحة) زم] بؤجد]].

وتضطلع قاعدة تعبير من قبيل (28) بتحقيق المخصص الحملي «**كد**» في شكل الأداة «**قد**»:

(28) كد [وي] = قد [وي]

وتتآسر "**إن**" مع الأدوات «**ليت**» و«**لعل**» و«**لو**» في كونها جميعها تحققات للوجه القضوي الذات مع فارق أن «**لعل**» تحقق للترجي في حين أن «**ليت**»

---

(1) مما يروز أن «**قد**» وجه حملي التصاقها بالمحمول بحيث لا يمكن فصلها عنه بمكون آخر خلافا للأداة «**إنّ**»:

أ- إن خالدً عاد من السفر

ب - * قد خالد عاد من السفر

و«**لو**» تحققان للتمني وأن «**إنّ**» تحقق للوجه الذاتي المعرفي «**مؤكد**». ولنأخذ مثالا لتحقق وجه الترجي في شكل الأداة «**لعل**» الجملة التالية:

(29) لعل هندا عائدة

البنية التحتية للجملة (29) هي البنية (30) حيث يؤشر المخصص القضـــوي إلى:

(30) [خب وي: [رج س ي: [سق وي: [غ تا [ع.و.د {فاعل} ص (ع1 ث س1: هند) منف فا مح]]] بؤجد]].

ويجري على الأداتين «**ليت**» و«**لو**» والأدوات التي تحاقلهما ما يجـــري علـــى «**لعل**» مع فارق أن المخصص القضوي يؤشر إلى الوجه الذاتي «**التمني**» (لا الترجي).

نستخلص من كل ما سبق أن بعض الوجوه القضوية تتحقق في شكل أدوات وأن هذه الوجوه يمثل لها. إذن، في مستوى البنية التحتية بواسطة مخصص قضـــوي مجرد يتم تحقيقه في شكل إحدى الأدوات المناسبة عن طريق قاعدة من قواعد التعبير ونقترح لتوضيح ذلك الرسم التالي:

(31)

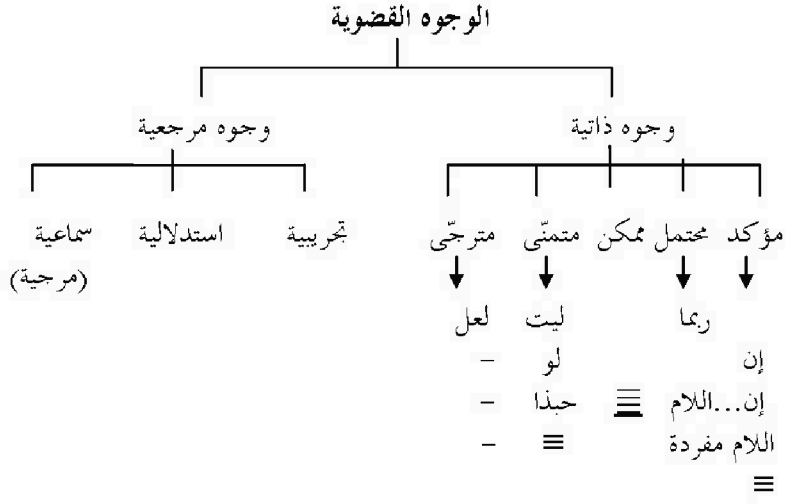

3-3- الأفعال المساعدة:

من الأفعال التي يعبر بها المتكلم عن موقفه من فحوى القضـــية، صـــدقه أو كذبه، الفعل «**ظن**» وما يحاقله («**حسب**»، «**عد**»، «**زعم**»...) وقـــد بينـــا في

مكان آخر[1] أن لظن «**واخواتها**» استعمالين اثنين نمثل لهما بالجملة (32) من جهة والجملتين (33 أ- ب) من جهة أخرى:

(32) أظن أن هندا نائمة.

(33) أ - يظن عمرو أن هندا نائمة

ب - ظننت أن هندا نائمة

الفرق بين (32) و(33 أ - ب) هو أن المتكلم، في الجملة الأولى، يعبر عن موقفه الشخصي، موقف الظن، من فحوى القضية «**هند نائمة**» في حين أنه في الجملتين الثانيتين يكتفي بالإخبار عن أن شخصا ما أو هو نفسه يعبر أو عبر عن موقفه من نفس القضية. بعبارة أخرى، استعمل الفعل «**ظن**» استعمالا «**إنجازيا**» في(32) واستعمالا «**وصفيا**» في (33 أ- ب). وقد استدللنا بنفس المناسبة على أن التراكيب التي من قبيل (33 أ- ب) تتكون من جملتين اثنتين في حين أن التراكيب التي من قبيل (32) جمل بسيطة تتكون من قضية وفعل «**شبه مساعد**» يؤشر إلى الوجه القضوي. ومن الأدلة التي سقناها في هذا الباب ما يلي:

(1) لا يدل الفعل «**ظن**» في (32) على أي واقعة وإنما يؤشر إلى وجه قضوي في حين أن في (32 أ - ب) يدل على واقعة الظن صادرة من ذات غير ذات المتكلم؛

(2) يمكن أن يعوض الفعل «**ظن**» في (32) بلاحق قضوي يرادفه:

(34) في نظري، هند نائمة.

ويمتنع، لذلك أن يتوارد الفعل واللاحق في نفس الجملة:

(35)* أظن أن هندا نائمة في نظري

ويسوغ تواردهما في غير ذلك[2]:

(36) في نظري، يظن عمرو أن هندا نائمة

---

(1) انظر المتوكل (قيد الطبع).

(2) الذي يسوغ توارد اللاحق والفعل في الجملة (36) هو أن الفعل يقع في حيز اللاحق كما يتبين من التمثيل التالي:

(ii) [**في نظري** [**يظن** عمرو أن هندا نائمة]]

ويدل ذلك على أن الفعل جزء من القضية التي يوجهها اللاحق.

(3) لا تتحمل العبارات التي من قبيل (32) إضافة فعل قضوي بخلاف العبارات التي من قبيل (33):

(37) أ – * أظن أن هندا نائمة.

ب – أظن أن عمروا يظن أن هندا نائمة

(4) من المعلوم أن نفي الفعل الرئيسي، حين يكون هذا الفعل من أفعال الاعتقاد كظن، ينقلب إلى نفي ضعيف للجملة المدمجة كما يتبين من المقارنة بين (38أ) و(38 ب) اللتين تكادان تترادفان:

(38) أ – لا أظن أن هندا نائمة

ب – أظن أن هندا ليست نائمة

هذه الظاهرة لا تصدق إلا في حالة التراكيب التي من قبيل (32). دليل ذلك أن (39) لا ترادف (39 ب) ترادف (38 أ) ل (38 ب):

(39) أ – لا يظن عمرو أن هندا نائمة

ب – يظن عمرو أن هندا ليست نائمة

(5) من الممكن نقل الفعل «**ظن**» في الجمل الممثل لها ب (32) في حين يمتنع نقله في الجمل التي من قبيل (33):

(40) أ – هند، **أظن**، نائمة

ب – هند نائمة، **أظن**

(41) أ – ? هند، **يظن** عمرو، نائمة

ب – ? هند نائمة، **يظن** عمرو

من هذا الصنف من الملاحظات استنتجنا أن أفعال الاعتقاد تأتي محمولات تامة المحمولية حين تُستعمل استعمال وصف فتكوّن مع الجملة التي تليها جملة مركبة وترد أفعالا مساعدة (= قريبة من أن تكون مجرد أدوات) حين تستعمل استعمال إنجاز فيكون دورها أنذاك مجرد التأشير إلى الوجه القضوي بالنظر إلى القضية التي تليها. بناءا على هذا الاستنتاج يمكن تصور البنية التحتية لجملة مثل (32) على الشكل التالي:

(42) [خب وي: [أظن س ي: [حض وي: [غ تا [ن.و.م {فاعل} ص (ع1 ث س1: هند) متض فا مح]]] بؤجد]].

يُلفِت النظر في البنية (42) أمران هامان هما: أن الجملة (32) لا تتضمن إلا قضية واحدة وأن العبارة «**أظن**» مدمجة، باعتبارها كلا في محل المخصص القضوي على أساس أنها مؤشر لوجه القضية.

3-4- الصيغ:

الفئة الرابعة من الوسائل التي تسخرها اللغة العربية للدلالة على الوجه القضوية يشمل الصيغ. والصيغ المقصودة في هذا الباب ضربان: صيغ المحمول صيغ جملية.

3-4-1- صيغ المحمول:

تقدم أن الصيغ المحمولية المتعارف على تسميتها «**Mood**» ليست في الواقع إلا وسائل صرفية للدلالة على وجوه إما الطبقة الثانية أو الطبقة الثالثة. ومر بنا كذلك أن المضارع المرفوع صيغة دالة على الوجه «**متحقق**» وأن المضارع المجزوم صيغة دالة على الوجه «**متحقق**» في حين أن المضارع المنصوب دال على الوجه باعتباره وجها من وجوه الطبقة الثالثة.

ومن الصيغ المحمولية المرتبطة بمفهوم الوجه صيغة الفعل المضارع وصيغة فعل الأمر اللاحقة بهما «**نون التوكيد**»، شديدة أو خفيفة. حين تلحق نون التوكيد بالأمر فإنها تكون تحققا للوجه «**مؤكد**» على اعتباره وجها للطبقة الثانية إذ إن، الجمل الأمرية، كما سبق أن أشرنا إلى ذلك لا تتضمن قضية. أما حين تلحق النون بالمضارع فإنها تكون إما تحققا لوجه الطبقة الثانية على اعتبار أن القصد توكيد لتحقق الواقعة أو تحققا لوجه قضوي على اعتبار أن الغرض هو توكيد لصدق القضية. على أساس احتمال هاتين القراءتين، تكون بنية الجملة (43) هي البنية (44 أ) أو البنية (44 ب):

(43) ليتزوجنّ خالد هندا

(44) أ - [خب وي: [س ي: [كد سق وي: [غ تا [ز.و.ج {تفعّل} ف (ع1 ذ س1: خالد) منف فا مح (ع1 ث س2: هند) متق مف بؤجد]]]]].

ب - [خب وي: [كد س ي: [سق وي: [غ تا [ز.و.ج {تفعّل} ف (ع1 ذ س1: خالد) منف فا مح (ع1 ث س2: هند) متق مف بؤجد]]]]].

3-4-2- صيغ جملية:

من الصيغ الجملية التي يمكن عدها تعبيرا عن أحد الوجوه القضوية صيغتا التعجب والقسم.

3-4-2-1- صيغة التعجب:

ينبني تحليلنا للجمل التعجبية التي من قبيل (45 أ- ح) على الطروح التالية:

(45) أ - ما أجمل هندا!

ب - أعظم بخالد!

ج - إن هذا الشاي ممتاز.

(1) خلافا لما يذهب إليه ديك (ديك 1989)، ليس التعجب نمطا جمليا يقابل الخبر والاستفهام والأمر ولا هو قوة إنجازية تقابل السؤال والوعد والوعيد والإنذار وغير ذلك؛

(2) إن التعجب وجه من الوجوه القضوية يعبر به المتكلم عن موقفه من فحوى القضية كأن يستحسن أو يستقبح أو يندهش. أما الجملة التعجبية فهي جملة خبرية.

(3) قد يتحقق التعجب في شكل عبارات دالة على التعجب كما في الجملة (46):

(46) **عجبا**، صافح خالد خصمه؛

ويمكن أن يُعبّر عن التعجب بفعل مستعمل استعمالا إنجازيا كما هو الشأن في الجملة (47):

(47) **أَعجَبُ** أن صافح خالد خصمه؛

لكن التعبير عن التعجب يكونه غالبا بواسطة صيغ معلومة كالصيغ الممثل لها في الجمل (45 أ-ج).

(4) يُمثّل، في البنية التحتية، للعبارة التعجبية في شكل لاحق قضوي كما يتضح من البنية (48):

(48) [خب وي: [س ي: [مض وي: [تا [ص.ف.ح {فَاعَل} ف (ع1 ذ س1: خالد) منف فا مح (ع1 ذ س2: خصم (س1 ما) متق مف]]] (ص1: عجبا)] بؤجد].

ويمثل للفعل الإنجازي الدال على التعجب في البنية التحتية في محل المخصص القضوي 3π بنفس الطريقة التي اعتمدناها في التمثيل للفعل «**ظن**» المستعمل استعمال إنجاز على هذا تكون البنية التحتية للجملة (47) هي البنية التالية:

(49) [خب وي: [أعجب س ي: [مض وي: [تا [ص.ف.ح {فَاعَل} ف (ع1 ذ س1: خالد) منف فا مح (ع1 ذ س2: خصم (س1) ما) متق مف]]] بؤجد]].

لنلاحظ أننا عاملنا هنا الجملة (47) كجملة بسيطة تتضمن قضية واحدة مخصصة بوجه التعجب الدالة عليه العبارة الإنجازية. "**أعجب**" وهي المعاملة التي اقترحناها للفعل "**ظن**" فيما سلف.

(5) أما في حالة التعجب المعبّر عنه بواسطة صيغ معلومة فإنه يمثل له، في البنية التحتية، عن طريق المخصص القضوي كما في البنية (50):

(50) [خب وي: [عج س ي: [حض وي: [غ تا [ج.م.ل. (ع1 ث س1: هند) متض مح]]] بؤجد]].

وتضطلع قواعد التعبير بتحقيق المخصص القضوي **عج** في شكل صيغة[1] **ما أفعل** أو صيغة **أفعل به** أو في شكل تنغيم معين كما هو الشأن بالنسبة للجمل (45 أ – ب) و(45 – ج) على التوالي.

3-4-2-2- صيغة القسم:

نقصد بصيغة القسم الصيغة التي ترد عليها التراكيب التي من قبيل (51 أ) أو (51 ب) مثلا؛

(51) أ – **والله** إن هندا لعائدة

ب – **أقسم لك** إن هندا لعائدة.

لا تتضمن التراكيب التي من قبيل (51 أ– ب) بخلاف ما ذهب إليه أكثر النحاة، جملتين اثنتين: جملة قسم وجملة جواب قسم[2]. تتكون هذه التراكيب، في

(1) تُعدّ العبارة «**ما أفعل**» والعبارة «**أفعل به**» عبارتين متحجرتين تفيدان التعجب ولا تقبلان التفكيك إلى عناصر مكونة «**ما**» + «**أفعل**» كما يذهب إلى ذلك النحاة.

(2) من النحاة القدامى، مثل ابن هشام، من شكك في كون التراكيب القسمية مؤلفة من جملتين.

رأينا، من جملة بسيطة واحدة تتضمن قضية (= "**هند عائـــدة**") ومؤشـــر لوجـــه قضوي يكون إما مركبا اسميا (= "**والله**") أو فعل قسم مستعمل استعمالا إنجازيـــا. بعبارة أخرى، لا يشكل القسم إلا مجرد وسيلة للتعبير عن موقـــف المـــتكلم مـــن القضية. عن تأكيده (أو الزيادة في تأكيده) لمضمونها.

إذا صح هذا التحليل، كان التمثيل التحتي الملائم لهذا الضرب من التراكيـــب هو أن ندمج عبارة القسم كما هي في محل المخصص القضوي 3π. بذلك تكـــون البنيتان التحتيتان للجملتين (51 أ– ب) البنيتين (52 أ – ب):

(52) أ – [خب وي: [والله كد س ي: [ســـق وي: [غ تـــا [ع.و.د {فاعل} ص
(ع1 ث س1: هند) منف فامح]]] بؤجد]].
ب – [خب وي: [أقسم لك كـــد س ي: [ســـق وي: [غ تـــا [ع.و.د. {فاعل} ص
(ع1 ث س1: هند) منف فامح]]] بؤجد]].

4- اشكالات:

بعد أن عرضنا لأهم خصائص الوجوه القضوية، أنماطها ووظائفها وتحققاتها، ولما يمكن أن توفره نظرية النحو الوظيفي لوصف هذه الخصائص، يتوجب أن نشير إلى مجموعة من الإشكالات العالقة نوردها هنا علـــى أســـاس أن يـــتم تعميقهـــا ومعالجتها في أبحاث مقبلة.

4-1- الوظائف غير القضوية:

تبين لنا في المباحث السابقة أن الوظيفة التي تضطلع بها الوجوه القضوية الذاتية والمرجعية هي تمرير موقف المتكلم من فحوى القضية سواء أكان هذا الموقف رأيـــا شخصيا في صدق القضية أم الإشارة إلى المرجع المعتمد في الحكم علـــى صـــدقها. الوظيفة الأساسية إذن، لهذه الفئة من الوجوه ترتبط بالقضية في حد ذاتها. إلا أنـــه من غير النادر أن نعثر على جمل تقوم فيها الوجوه القضوية بوظائف أخرى.

من ذلك أن عبارات وجهية قضوية ترد لا لتوجيه القضية في حد ذاتهـــا بـــل لتعديل القوة الإنجازية المواكبة للجملة ككل، من أمثلة هذا الجملـــة (53) حيـــث

اللاحق «**في نظري**» لا يدل على رأي المتكلم في مضمون الجملة بقدر ما يقوم بتلطيف القوة الإنجازية الأمر:

(53) **في نظري**، غادِر القاعة فورا؛

على هذا الأساس، من الحلول التي يمكن اقتراحها في هذا الباب هو أن تعد العبارة «**في نظري**» ناقلا إنجازيا ينقل القوة الإنجازية من الأمر إلى مجرد اقتراح. إذا اعتُمِد هذا الحل، أصبح من الممكن التمثيل لبنية الجملة (53) كالتالي:

(54) [في نظري [أمر]⇐ اقتراح وي: [سق وي: غ تا [غ.د.ر {فَاعَل}ف (ع1 ذ س1: ش2) منف فامح (ع1 ث س2): قاعة) متف مف بؤجد]] (ص1: فور) زم]]

حيث ش2= الشخص الثاني (= المخاطب)

يتضح من التمثيل (54) أن العبارة «**في نظري**» لم تعامل على أنها لاحق دال على وجه ذاتي بل على أساس أنها مخصص يدخل على المخصص الإنجازي (= أمر) فينقله من الأمر إلى الاقتراح.

وتَرد العبارة الوجهية مُوجّهة لا لقضية واحدة بل لمجموعة قضايا تشكل خطابا كاملا (أو جزءا كاملا من خطاب). مثال ذلك نص نشرة إخبارية تُستهلُّ بالعبارة الدالة على الوجه المرجعي السماعي «**حسب مصادر موثوق بها**».

لرصد هذا النوع من استعمالات العبارات الوجهية، نقترح، في إطار بناء نحو وظيفي خطابي، أن يمثل للعبارة الوجهية على أساس أنها مخصص وجهي تقع في حيزه سلسلة البنيات التحتية للجمل التي تشكل النص المعني بالأمر. بعبارة أدق، تشكل التمثيلَ التحتيَ للنص سلسلة من البنيات التحتية تربط بينها علائق دلالية وتداولية وبنيوية وتعد مجموعة القضايا الواردة في هذه السلسلة من البنيات **قضية** كبرى تقوم العبارة الوجهية بدور مخصصها القضوي فتكون بذلك أمام سلسلة قضايا صغرى تؤلف قضية كبرى تخصصها عبارة وجهية واحدة. ويمكن توضيح هذا التصور عن طريق الرسم التالي:

(55) [$_{4}\pi$ وك: $_{3}\pi$ س ك: [$_{4}\pi$ وي: [$_{3}\pi$ س ي: [...]][$_{4}\pi$ وج: [[$_{3}\pi$ س ج [...] $_{4}\pi$ **وح** [$_{3}\pi$ س [...]]].....]]

ومن هذا التمثيل يتبين أن التصور الذي نقترحه ينطلق من أن بنية النص باعتباره كلا هي نفس البنية التي نجدها في الجملة إذ إنها تتكون من قوة إنجازية كبرى (4π وك) وقضية كبرى (3π س ك) تتألف بدورها من سلسلة القضايا التي تتضمنها جمل النص.

4-2- الوجه الثاني في غير القضية:

ثمة عبارات تثبت أن المتكلم لا يتخذ موقفا من واقعة أو من قضية فحسب بل يمكن أن يفعل ذلك تجاه ذات بأن يُبدى استحسانه لها أو استقباحه. لذلك لا ينحصر الوجه الذاتي في القضية كما أسلفنا بل يمكن أن نجده في الحد، لاحقا أو موضوعا. من أمثلة ذلك الجمل (56 أ - ج):

(56) أ - نعم الصديق خالد

ب - بئس النصير الشيطان

ج - أيّ فتى أضاعوا!

إلا أن ثمة فرقا بين الذات من جهة والواقعة والقضية من جهة ثانية وهو أن الواقعة والقضية تتحملان أنواعا من الوجوه في حين أن ما تتحمله الذات هو الوجه الذي يعبر عن رأي المتكلم الشخصي. فلا يمكن، مثلا، أن نقول عن ذات إنها مؤكدة أو محتملة أو ممكنة بل ما يمكن أن نقوله عنها هو أنها حسنة أو قبيحة. في هذا الباب اقترحنا (المتوكل قيد الطبع)، تمديدا لأطروحة التوازي القائم بين الحمل والحد الذي دافع عنه رايكوف (رايكوف 1992)، أن نقيم توازيا بين الحد والقضية بإضافة مخصص وجهي إلى المخصصات الحدية فتصبح للحد، آنذاك، بنية من أربع طبقات كما يتبين من التمثيل التالي:

(57) [[[[[4Ω] [3Ω] [2Ω] [1Ω] ...1Ω ن Ω]]]]

حيث φ = مقيد؛ Ω = مخصص

في التمثيل (57) يؤشر المخصص الأدنى Ω_1 إلى السمات الكمية والمخصص Ω_2 إلى السمات الكيفية والمخصص Ω_3 إلى السمات المحلية (= تعريف، إشارة) بينما يؤشر المخصص المقترح إضافته Ω_4 إلى السمات الوجهية الذاتية من استحسان واستقباح...

ويُعهَد إلى قواعد التعبير بمهمة تحقيق المخصص الوجهي Ω_4 في شكل صُرفات مثل «**نعم**» و«**بئس**» و«**أي**»[1] وتنغيم خاص ينفرد به الحد المعني بالأمر عن باقي الجملة.

من مزايا هذا الاقتراح، في رأينا، أنه بالإضافة إلى رصده لخصائص التراكيب التي من قبيل (56 أ – ج) الصرفية والتركيبية والتنغيمية، يدعم الطرح العام القائل بوجود تواز بنيوي بين المفردة والحد والحمل والقضية والجملة وكذلك النص كما تبين لنا في المبحث السابق. وفي هذا، طبعا، ربح كبير للنظرية إن على مستوى الوصف أو مستوى التفسير.

4-3- تحققات أخرى للوجه:

مرّ بنا في المباحث السابقة أن الوجوه القضوية تتحقق في شكل لواحق قضوية أو أدوات أو أفعال شبه مساعدة أو صيغ مخصوصة محمولية أو جملية. هذه بالفعل، إذا ما استقرأنا المعطيات، هي الوسائل الأساسية التي يتم بواسطتها تحقق مختلف الوجوه القضوية. وتوحي نفس المعطيات بأن اللغة تسخر وسائل أخرى، قد تكون ثانوية، للتعبير عن هذه الوجوه. من هذه الوسائل التراكيب الاستفهامية التي من قبيل (58):

(58) ألم أعطك المال والدار؟!

هذه الجملة جملة استفهامية من حيث نمطها الجملي تحتمل قوتين إنجازيتين قوة حرفية وهي السؤال، وقوة مستلزمة وهي الخبر المثبت. على أساس وجود هذه القوة الإنجازية الثانية، تكون الجملة (58) مرادفة للجملة (59):

(59) أعطيتك المال والدار.

إلا أن الترادف بين الجملتين ليس ترادفا تاما حيث إن (58) تضيف إلى حمولة (59) توكيدا للقضية المثبتة. فالتي ترادف (58) هي الجملة (60):

---

(1) في لغات أخرى، كاللغة الفرنسية، يتحدد ترتيب المكونات داخل الحد (= ترتيب الفضلات الصفية بالنسبة للرأس) على أساس المخصص الوجهي فإذا كان هذا المخصص يؤشر لتقويم ذاتي تقدم النعت على الرأس:

(iii) a- J'ai participé à une soirée sacrée.

b- J'ai participé à une sacrée soirée!

(60) إنني قد أعطيتك المال والدار

لوصف خاصية الجمل التي من قبيل (58) في إطار النحو الوظيفي نقترح ما يلي:

(1) يُمثّل للقوة الإنجازية الحرفية السؤال في البنية التحتية المتوافرة في القالب النحوي. هذه البنية بالنسبة للجملة (58) هي (61):

(61) [سهـ **وي**: [نف مض وي: [تا [ع.ط.ي {**أفعل**} ف (ع1 س1: ش1) منف فا (ع1 ذ س2): مال) متف مف بؤجد و(ع1 ث س2: دار) متق مف بؤجد (ع1 س3: ش2):) متسق مح]]]]

(2) وتُشتقّ، داخل القالب المنطقي، بنية تحتية ثانية تكون محل التمثيل للقوة الإنجازية المستلزمة الإخبار المثبت. وتتضمن هذه البنية المشتقة المخصص القضوي «**مؤكد**»:

(62) [خب **وي**: [كد س ي: [ثب مض وي: [تا[ع.ط.ي {أفعل} ف (ع1 س1: ش1) منف فا (ع1 ذ س2): مال) متف مف بؤجد و(ع1 ث س2: دار) متق مف بؤجد (ع1 س3: ش3):) متسق مح]]]]].

البنية (62) لا تتحقق وإنما تؤخذ بعين الاعتبار في عملية تأويل الجملة (58)

4-4- توارد الوجوه وقيوده:

نقصد بتوارد الوجه توارد وجوه متعددة في نفس الجملة، لدراسة هذه الظاهرة ينبغي أن نميز بين حالتين اثنتين: (أ) توارد الوجوه والطبقات مختلفة و(ب) توارد الوجوه في الطبقة الواحدة.

4-4-1- التوارد عبر الطبقات:

إذا كانت الوجوه منتمية إلى طبقات مختلفة فلا قيد على تواجدها في نفس الجملة ويصح هذا سواء أكانت الوجوه متماثلة أم كانت متباينة. من أمثلة التماثل الجمل التالية:

(63) أ – **إن** خالداً **قد** قابل هندا

ب – **فعلا**، سيقابل خالد هنداً غدا **فعلا**

ج – **أظن** أن خالدا **قد** يقابل هندا غدا

في الجملة (63 أ) بتوارد وجها توكيد ينتمي الأول منهما إلى الطبقة الثالثة وتدل عليه الأداة "**إن**" وينتمي الثاني إلى الطبقة الثانية وتدل عليها الأداة. نفس الامر نجده في الجملة (63 ب) حيث يتوارد وجها توكيد، وجه قضوي مدلول عليه باللاحق القضوي «**فعلا**»: المتصدر للجملة ووجه حملي يدل عليه اللاحق الحملي «**فعلا**»:. أما في الجملة (63 ج) فيتواجد وجها احتمال ينتمي الأول إلى الطبقة الثالثة ويدل عليه الفعل «**ظن**»:وينتمي الثاني إلى الطبقة الثانية وتدل عليه الأداة "**قد**".

في هذه الجمل جميعها ساغ أن يُجمَع بين وجوه متماثلة دون أن يؤدي ذلك إلى حشو. وساغ أيضا أن يرد نفس اللاحق مرتين («**فعلا**»:). والمسوّغ لذلك أن هذه الوجوه منتمية إلى طبقات مختلفة بحيث يختص كل وجه بالطبقة التي ينتمي إليها.

بل إنه يسوغ أن تتوارد في نفس الجملة وجوه متعارضة دون المساس بسلامة الجملة شريطة أن تنتمي الوجوه إلى طبقات مختلفة. مثال ذلك ما يلي:

(64) أ – **فعلا**، **قد** يقابل خالد هندا غدا

ب – **يبدو** أن خالدا **قد** قابل هندا

ج – **من المحتمل** أن يقابل خالد هندا **فعلا**

فالتناقض بين وجهي التوكيد والاحتمال يرفعه أنهما ينتميان إلى طبقتين مختلفتين، الطبقة الثانية والطبقة الثالثة.

ولنُشِر، بالمناسبة، إلى أن سلامة التراكيب التي من قبيل (63 أ–ج) و(64 أ–ج) تُدعّم:

(1) ورود التمييز بين وجوه الطبقات المختلفة؛

(2) ورود التمييز بين لواحق منتمية إلى طبقات مختلفة وإمكان إيراد اللاحق الواحد أكثر من مرة في نفس الجملة على أساس انتمائه إلى طبقات مختلفة؛

(3) وورود تقسيم بنية الجملة ذاتها إلى طبقات مختلفة تربط بينها علاقة سلمية.

4-4-2- التوارد داخل الطبقة الواحدة:

من الممكن أن يتخذ المتكلم من فحوى القضية موقفين اثنين شريطة أن يكونا متباينين كأن يُدلي برأيه الشخصي وأن يورد مرجع علمه بالأمر فيجوز بذلك توارد الوجه الذاتي والوجه المرجعي في مستوى الطبقة الثالثة نفسها كما هو الشأن في الجملة (65):

(65) **ربما، حسب ما قيل،** تزوج خالد هندا.

ومن غير المعقول أن يتخذ المتكلم من نفس القضية موقفين متعارضين كأن يؤكد ويحتمل. لهذا يؤدّي تواجد وجهين قضويين متعارضين كالتوكيد والترجي مثلا إلى جمل غريبة كالجملة (66)[1]:

(66)* **فعلا لعل** هندا في البيت

ولا يمنع الجمع بين تحققات متعددة لنفس الوجه إذا كان الغرض من ذلك تقوية هذا الوجه. من أمثلة ذلك الجمل (67 أ- د):

(67) أ - **إن** خالدا قائم

ب - **إن** خالداً لنائم

ج - **فعلا، إن** خالدا لنائم

د - **والله، فعلا، إن** خالدا لنائم

حيث عبر عن الوجه القضوي «**مؤكد**»:بالأداة "**إن**" منفردة وبهذه الأداة مع اللازم وبهما معا مضافا إليهما اللاحق «**فعلا**»:ثم بهذه العناصر جميعها مضافة إليها العبارة القسمية "**والله**".

ولعل ما يفسر إمكان توارد تحققات متعددة لنفس الوجه أن الوجه من المفاهيم التي تقبل التدرج. فبين **غير المؤكد**، مثلا، **والمؤكد** درجات توكيد

---

(1) تستعيد الجملة (66) سلامتها إذا ما نقل اللاحق «**فعلا**» إلى الآخر كما في (iv):
(iv) لعل هندا في البيت **فعلا**
في هذه الحال يكون اللاحق «**فعلا**» لاحق الطبقة الثانية فيرتفع بذلك التناقض الوجهي وتكون (iv) بمعنى (v):
(v) أرجو أن تكون هندا في البت **فعلا**
التي بينتها هي (vi):
(vi) [أرجو [هند في البيت فعلا]].

متفاوتة. ويدل على طبيعة التوكيد التدرجية إمكان تسوير عبارة «**مؤكد**»: حيث يمكن أن نقول «**شبه مؤكد**»:و«**مؤكد جدا**»:. أما التعليل التداولي لهذه الظاهرة فهو أن الجمل التي من قبيل (67 أ- ج) تطابق أنماطا مختلفة تتمايز بموقف المخاطب من فحوى القضية انطلاقا من مجرد التردد في قبول هذا الفحوى إلى الإنكار التام له، فكلما ازداد الإنكار احتيج إلى مضاعفة التوكيد. جانب هام من جوانب توارد الوجوه يظل متطلّبا مزيدا من البحث وهو الآتي: علمنا أن الجملة تتكون من طبقات أربع تربط بينها علاقة سلمية بحيث تعد الطبقة الأولى مدمجة في الطبقة الثانية والطبقة الثانية في الطبقة الثالثة وهذه الطبقة في الطبقة الرابعة. إذا كان ذلك كذلك فإنه يترتب عنه أن وجوه الطبقات الأولى والثانية والثالثة تربط بنها علاقةٌ سلمية، علاقة حيْزِيَّة على الأدق، بحيث يقع وجه الطبقة الأولى في حيز الطبقة الثانية ووجه الطبقة الثانية في حيّز الطبقة الثالثة. ويثير هذا في الذهن سؤالين:

(1) هل للعلاقة الحيزية القائمة بين وجه الطبقة العليا ووجه الطبقة التي تسفُلها تأثير في توارد هذين الوجهين في نفس الجملة كأن تكون الغلبة، مثلا، للوجه الأعلى على الوجه الأسفل بحيث يَسوغ التوارد بينهما وإن تعارضا؟

(2) في حالة تواجد وسائل توكيد تنتمي إلى طبقات مختلفة هل تتضافر هذه الوسائل للتعبير عن توكيد الطبقة العليا أم هل تظل مستقلة بالتعبير عن التوكيد المحلي؟

(3) ويُثَار، بنفس المناسبة، سؤال ثالث هو: الفئات المختلفة لوجه نفس الطبقة (الوجوه المعرفية والوجوه الشرعية بالنسبة للطبقة الثانية والوجوه الذاتية والوجوه المرجعية بالنسبة للطبقة الثالثة) تتواجد في علاقة تساو أم في علاقة سلمية حيزية؟ وإذا كانت العلاقة الرابطة بين فئات الوجه الواحد علاقة سلمية فكيف يمكن التمثيل لها في بنية الجملة؟ وما هو أثرها في إمكانات توارد هذه الفئات الوجهية[1] في نفس الجملة؟

---

(1) تشير المقارنة بين الجملتين التاليتين، مثلا، التساؤل عن الوجهين القضويين الذاتي والمرجعي أيهما يجب أن يقع في حيّز الآخر:

(vii) أ – فيما بلغني فعلا، هند ناجحة

ب – فعلا، فيما بلغني، هند ناجحة.

4-5- الوجوه القضوية في نموذج مستعمل اللغة الطبيعية:

عُلِم أن الجهاز الواصف في نظرية النحو الوظيفي هو ما سُمي «**نموذج مستعمل اللغة الطبيعية**»:وهو عبارة عن خمسة قوالب (أو أكثر) مستقلة ومتفاعلة فيما بينها: القالب النحوي والقالب المنطقي والقالب المعرفي والقالب الاجتماعي والقالب الإدراكي. سؤالنا الآن هو: هل للقوالب الأخرى، غير القالب النحوي، دورٌ في توجيه القضية وكيف يتم ذلك؟

إن الإجابة على هذا السؤال تتطلب، في الواقع، بحثا قائم الذات وما يمكن أن نفعله هنا هو إيراد الملاحظات الأولية التالية:

(1) يمكن للمتلقي، إبان تأويله للعبارة اللغوية، أن يستشف موقف المتكلم من فحوى خطابه، حين لا تتضمن العبارة موجها قضويا، من قالب غير القالب النحوي. ويمكن أن يُمدّه بالمعلومة الوجهية المطلوبة القالب المعرفي أو القالب الإدراكي. مثال الحالة الأولى، أن يستمد المؤول المعلومةَ الوجهية من معارفه عن المخاطب ومدى صدقه فيما يقول أو أرائه الشخصية أو المراجع التي يعتمدها. بفضل هذه المعارف يتمكن المؤول من معرفة ما إذا كان المتكلم يصدر عن نفسه أو عن غيره، ما إذا كان متيقنا مما يقول أم متشككا، ما إذا كان يخبر وهو محايد أم يخبر متعجبا إلى غير ذلك. ومثال الحالة الثانية أن يدرك المؤول موقف المتكلم من فحوى ما يقول من رنّة صوته أو تعابير وجهه:

(2) مرت بنا حالة تُبيّن أن الوجه القضوي يتم تعيينه داخل القالب المنطقي لا القالب النحوي وهي حالة الجملة (58) المعاد سوقها هنا للتذكير:

(58) ألم أعطك المال والدار؟!

وقد بينا في المبحث 4-3 كيف أن البنية التي تحمل الوجه القضوي هي البنية المشتقة الممثل لها في القالب المنطقي والتي تتضمن القوة الإنجازية المستلزمة المثبت.

(3) قد يُلجأ إلى القالب المعرفي أو القالب الإدراكي حتى في حالة تأويل العبارات التي تتضمن تعيينا للوجه القضوي عن طريق إحدى الوسائل التي يتحقق بها عادة هذا الوجه. ويكمن دور هذين القالبين، آنذاك عن طريق المعلومة التي يمدان بها المؤول؛

(أ) إما في توكيد الوجه المعين في العبارة ذاتها؛

(ب) أو في تعديله؛

(ج) أو في إلغائه كأن يكون المتكلم في موقف تواصلي يضطره إلى قول ما لا يطابق نواياه أو أن يكون ما يقوله من باب السخرية.

إذا صحّت هذه الملاحظات كنّا أمام نوع آخر من التدعيم لأحد الطروح الأساسية لنظرية النحو الوظيفي وهو أن قدرة المتكلمين التواصلية تستخدم ملكات معرفية واجتماعية ومنطقية وإدراكية بالإضافة إلى الملكة اللغوية الصّرف وأن النحو الكفيل بوصف القدرة هو النحو الذي يفي برصد دور كل من هذه الملكات في عملية التواصل.